

الاقتصاد الموازي بين حاجات الزبون وضوابط القانون
Parallel economy between customer needs and law controls
 دراسة حالة: الجزائر
Case study: Algeria

محمد الهلة (*)

جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

elhellamohamed08@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/07/20 تاريخ القبول للنشر: 2022/12/23

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من حيث الأسباب والسمات التي تميزه، والآثار المترتبة عنه، والحلول المقترحة للتخفيف من حدته من خلال التركيز على حالة الجزائر، ومن النتائج المتوصل إليها نذكر الآتي:

- الأنظمة الضريبية غير العادلة تدفع الأفراد والمؤسسات إلى البحث عن الطرق التي تمكنهم إلى التهرب من دفع الضرائب؛
- الفجوة الكبيرة بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومدخلاتها (أي فرص العمل والطلب عليه)؛
- عدم قدرة الدولة على توفير مناصب الشغل لطالبيه من فئة الشباب .
- الكلمات المفتاحية: اقتصاد رسمي، اقتصاد موازي، تهرب ضريبي، رشوة، فساد، بطالة، فقر.

Abstract:

This study aimed to shed light on the phenomenon of the informal economy in terms of the causes and features that distinguish it, the implications of it, and the proposed solutions to mitigate its severity by focusing on the case of Algeria, and from the results reached, we mention the following:

* المؤلف المرسل: محمد الهلة.

- Unfair tax systems push individuals and institutions to search for ways to evade paying taxes;
- The large gap between the outputs of educational institutions and their inputs (ie job opportunities and demand);
- The inability of the state to provide jobs for its young applicants.
- **key words:** Formal economy, parallel economy, tax evasion, bribery, corruption, unemployment, poverty.

مقدمة:

يُعد الاقتصاد الموازي ظاهرة تشترك فيها كافة دول العالم المتقدم منها والنامي، وينظر إليه بأنه يمثل تلك الأنشطة غير المدرجة بحسابات الدولة البعيدة عن القنوات الاقتصادية المعلنة وعن رقابة القوانين، وهي إما أن تكون مشروعة أو أنشطة غير مشروعة، وتزداد ظاهرة الاقتصاد الموازي انتشاراً في البلدان النامية ومنها الجزائر بشكل يدعو إلى تدارك خطورة الوضع.

انطلاقاً مما سبق فإنه من الضروري الاستعانة بأفكار وآراء ووجهات نظر الخبراء والمختصين كل في مجال تخصصه؛ من أجل ضبط كل فروع الاقتصاد غير الرسمي وميادينه لتوضيح مختلف المصطلحات المرجعية والمصادر الأساسية الدالة والمغذية له، بالإضافة لعوامل انتشاره في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية منها على حد سواء.

- إشكالية الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تقديم إجابة للتساؤل التالي: ما حقيقة الاقتصاد الموازي في الجزائر؟ وفيما تتمثل المجهودات المبذولة للسلطات الجزائرية لمكافحته؟

للإجابة على سؤال الإشكالية الرئيس يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاقتصاد غير الرسمي؟ وفيما تتمثل السمات التي تميزه على الاقتصاد الرسمي؟
- أين تكمن علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي؟
- فيما تتمثل المجهودات التي تبذلها الدولة الجزائرية للتخفيف من حدة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي؟

- فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- 1 - انتشار مختلف الظواهر السلبية في الاقتصاد الرسمي ساهمت في استفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي.
- 2 - المجهودات التي تبذلها السلطات الجزائرية ساهمت كثيرا في التخفيف من حدة ظاهرة الاقتصاد الموازي.
- أهمية الدراسة:
 - تتجسد أهمية هذه الدراسة في الجوانب التالية:
 - التعرف على التأصيل النظري للاقتصاد الموازي؛
 - التعريف بمفهوم الاقتصاد غير الرسمي؛
 - دراسة الأسباب التي أدت إلى تطور ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي؛
 - الاهتمام المتزايد بالاقتصاد الموازي وأثاره السلبية في ظل انخفاض أسعار البترول في الآونة الأخيرة.
 - أهداف الدراسة:
 - تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة من خلال النقاط التالية:
 - حصر مظاهر الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الجزائري؛
 - تحديد الآثار الرئيسية لنمو وتوسع الأنشطة الموازية؛
 - تحديد الآثار التي يخلفها الاقتصاد الموازي على تطور الاقتصاد الجزائري؛
 - التعرف على أهم المجهودات التي تبذلها الجزائر للتخفيف من حدة ظاهرة الاقتصاد الموازي.
 - منهج الدراسة:
 - تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي للتحليل النظري للاقتصاد الخفي على المستوى الدولي والمحلي، ودراسة مختلف البرامج التي تسعى الجزائر لاعتمادها للتخفيف من حدته على الاقتصاد الرسمي.
 - مرجعية الدراسة:
 - تم الاطلاع على عدة مراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة؛ بغية الفهم الجيد للموضوع والوصول إلى استنتاجات ومقترحات علمية مقبولة.
 - محاور الدراسة:
 - تم الاعتماد في هذه الدراسة على المحاور التالية:
 - المبحث الأول: الجانب النظري.

- المبحث الثاني: الجانب التطبيقي.

المبحث الأول: الجانب النظري

يتم التطرق في هذا المبحث للمطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الموازي:

يتم التطرق في هذا المطلب لكل من نشأة وتعريف الاقتصاد غير الرسمي وفق الآتي:

الفرع الأول: نشأة الاقتصاد الموازي:

انطلاقاً من المراحل التي مرت بها المجتمعات الإنسانية فإننا نلاحظ أن بروز القطاع غير الرسمي سبق القطاع الرسمي والدولة في حد ذاتها؛ حيث أن المجتمعات البدائية الأولى كان الأفراد فيها يزاولون نشاطات اقتصادية بسيطة تتماشى واحتياجاتهم البسيطة، لذلك كانوا غير مجبرين على التصريح بالأعمال التي كانوا يمارسونها، ويرجع ذلك لعدم وجود هيئة تقوم بتنظيم العلاقات فيما بينهم من جهة، وبين الأفراد من جهة أخرى؛ حيث لم تكن هناك الحاجة للحصول على ترخيص للقيام بالأعمال الاقتصادية والتجارية؛ وعليه فإن هذه الأعمال بدأت بصورة غير رسمية في ظل غياب الدولة عن النشاط الاقتصادي.

ومع تنامي المجتمعات وكثرة الاضطرابات بين الأفراد، أصبحوا في حاجة ملحة إلى من ينظم شؤونهم ويحمي مصالحهم، لذلك تنازلوا عن جزء من حرياتهم العامة لصالح هيئة عامة تضطلع بهذه المهمة؛ وهنا ظهرت الدولة كحل إداري وتشريعي نشأت بالاتفاق الضمني بين أفراد المجتمع لتنظيم شؤونهم مقابل أن يسددوا جزاءً من مداخيلهم لفائدتها، وهكذا تلك الأنشطة تخضع للقوانين والتنظيمات الإدارية أو ما يعرف بالاقتصاد الرسمي (بريشي، 2007).

الفرع الثاني: تعريف الاقتصاد الموازي:

اختلفت التعاريف المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي باختلاف وجهات النظر لمختلف الأخصائيين الاقتصاديين والمنظمات الاقتصادية الدولية، باعتباره مصطلح يعرف وفق عدة تسميات ومنها: الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الخفي، السوق السوداء،... إلخ؛ والذي يطلق على كل من المخرجات والقوى العاملة في المنشآت غير المسجلة لدى الحكومة ولكنه غير مبلغ عنها.

عرف الاقتصاد الموازي وفقاً لتقرير مكتب العمل الدولي الذي دعمته منظمة العمل الدولية

سنة 1972، وقد تمت صياغته على أساس نتائج تحقيق أنجز في دولة كينيا استنادا لمعايير كان قد حددها سنة 1971 " keith hart "؛ إذ أعتبر أن الاقتصاد يعد غير رسميا إذا توفرت فيه المعايير التالية:(LAUTIER, 2004)

- 1- سهولة دخول السوق (بسبب غياب أية قيود).
 - 2- الملكية العائلية للمؤسسة.
 - 3- استعمال الموارد المحلية الخاصة (غياب الاقتراض من البنوك).
 - 4- نشاطات على نطاق صغير (الحجم الصغير للمؤسسة).
 - 5- الاعتماد بشكل واسع على اليد العاملة حيث تعتبر أهم عوامل الإنتاج.
 - 6- التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي.
 - 7- أسواق ذات المنافسة غير المنظمة.
- ويعرف المكتب الدولي للعمل القطاع غير الرسمي على أنه: مجموعة من الوحدات الإنتاجية التي تنتج سلع أو خدمات بهدف خلق مناصب عمل ومداخيل للأفراد الممارسين لهذه النشاطات التي تتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها: (ADAIR, 17 et 18 Avril 2003.)
- ضعف مستوى التنظيم؛
 - عدم وجود تقسيم بين عامل رأس المال والعمل كعامل إنتاج؛
 - تعتمد علاقات العمل على ما يسمى بالعمل الموسمي والعلاقات العائلية والاجتماعية.
- وعرفه (Gutman;1977) على أنه: " ذلك الاقتصاد الذي لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تسجل حساباته في سجل الحسابات الوطنية." (شيجان، 2013)
- انطلاقا مما سبق يمكننا صياغة تعريف للاقتصاد غير الرسمي بالقول أنه يمثل كافة الأنشطة المحققة لمداخيل بطرق غير شرعية ولا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام إما لتعمد إخفاءها عن المصالح الرسمية تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عنها (مصالح الضرائب)؛ وإما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للمداخيل تعد من الأنشطة المخالفة للقوانين السائدة في الدولة.

المطلب الثاني: الأسباب والسمات المميزة للاقتصاد الموازي:

يتم التطرق في هذا المطلب لكل من أسباب وسمات الاقتصاد الموازي وفق الآتي:

الفرع الأول: أسباب ظهور الاقتصاد الموازي:

تختلف أسباب ظهور الاقتصاد الخفي من دولة لأخرى؛ ومن أهمها الآتي: (شوقي، 2010)

- الأنظمة الضريبية غير العادلة التي تدفع الأفراد والمنشآت إلى البحث عن الحيل والطرق التي تمكنهم من التهرب من دفع الضرائب وتزوير الحسابات؛
- الأنظمة السياسية غير العادلة التي بدورها تخلق أنظمة اقتصادية واجتماعية غير عادلة؛
- انتشار الفساد الإداري يؤدي إلى مشكلات اقتصادية بكافة أشكاله وبالتالي استبداله باقتصاد ظل جديد؛

- النمو الديمغرافي المتزايد والفجوة بين مخرجات المؤسسات التعليمية وفرص العمل؛
- الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاحات الهيكلية، والخصوصية، والأزمات الاقتصادية؛
- عدم قدرة الدولة على تلبية كافة حاجات المجتمع خاصة في ميدان الشغل؛
- انتشار الفساد والبيروقراطية والتقاوص في تطبيق القوانين بصرامة...إلخ؛
- *بالإضافة للأسباب السابقة توجد أسباب أخرى نذكر منها الآتي: (الاقتصادي، 2012/03/14 بتصرف)

- لا يوفر القطاع القانوني مناصب شغل كثيرة لأصحاب الطلبات؛
- الثقل الضعيف للاقتصاد غير التجاري والسوق غير التنافسية؛
- الاحتكار لبعض الأنشطة الاقتصادية من قبل فئة معينة دون سواها.

الفرع الثاني: السمات التي تميز الاقتصاد الموازي:

يتميز الاقتصاد الموازي عن الاقتصاد الرسمي بالسمات التالية: (حمدي، 2004، (بتصرف))

- 1 - الافتقار إلى التنظيم: يتسم الاقتصاد الموازي في غالبيته بالتححرر من القيود التنظيمية التي يتسم بها القطاع الرسمي في أغلب إجراءاته كتنظيم العمل، نمط الإنتاج والتوزيع، وعملية التسويق...إلخ.
- 2 - المرونة: عدم خضوع الاقتصاد الموازي للقوانين الرسمية أدى به إلى إتباع قواعد أكسبته سمات أخرى منها المرونة في العمل، الأجر وتنظيم السوق.
- 3 - مرونة الأجر: تتوقف هذه الأخيرة بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يمارس في القطاع غير الرسمي، وبحسب قيمة الحد الأدنى للأجر المعمول به في النشاط الرسمي.
- 4 - مرونة نظم السوق: تتميز نظم السوق في الاقتصاد الموازي بالمرونة، فهي غالبا ما تعتمد على العلاقات الشخصية والعائلية...إلخ في الإنتاج والتبادل لصعوبة إيجاد قنوات للاتصال والتسويق على نطاق أوسع.
- 5 - ضالة رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة: يعتمد العمل في الاقتصاد الموازي بصورة

أساسية على الجهد البشري المبذول وتكثيف العمالة مقابل رأس المال المستخدم، أما عن التكنولوجيا فهي بسيطة تعتمد على الموارد المحلية ولا تسرف في استخدام الطاقة وربما لا تحتاج إلى استخدام الطاقة من الأساس.

6 - صغر حجم المنشأة: يتسم العمل في القطاع الخفي غالبا بصغر حجم المنشأة إن وجدت، ففي حالة الباعة المتجولين مثلا لا توجد منشأة على الإطلاق، كما أنه ليس هناك مكان محدد لممارسة النشاط الاقتصادي.

7 - تدني مستوى المهارة للعاملين: الأعمال الممارسة في القطاع غير الرسمي لا تحتاج إلى مستويات جيدة من المهارة؛ حيث المستوى التعليمي لا يعد شرط من شروط الحصول على فرص العمل في هذا القطاع.

* بالإضافة للسمات السالفة الذكر توجد سمات أخرى نذكر بعضها في الآتي:

- سهولة الدخول والخروج إلى النشاط الاقتصادي غير الرسمي سواء كان إنتاجيا أو مهنيا.
- لا يوجد أي التزام اتجاه الدولة سواء من خلال تسديد الضرائب أو الرسوم.
- أغلب منتجات القطاع الخفي توجه نحو السوق الداخلية دون رقابة، وتستخدم مواد أولية ذات منشأ داخلي.

- أغلب منشآت الاقتصاد الموازي لا تخضع للحماية القانونية؛ لأنها تفتقر لمعايير الصحة والسلامة المهنية باعتبار هذه المنشآت غير مسجلة لدى مصالح. (حيان، 2006)

انطلاقا مما سبق يمكننا القول بأنه توجد علاقة واضحة المعالم بين الاقتصاد الموازي والرسمي انطلاقا من عدة اعتبارات نذكر بعضها في الآتي:

- يعتمد الاقتصاد الموازي على الاقتصاد الرسمي في عملية التمويل والحصول على اليد العاملة ذات المهارة وفقا لمحفزات مالية نتيجة انعدام العمالة؛

- يقوم الاقتصاد الموازي بتوزيع منتجاته في السوق الرسمية بجانب المنتجات الرسمية؛

- بعد الاقتصاد الرسمي مرجعا للاقتصاد الخفي في مجالات ومنها: عملية تسعير منتجاته؛

- وجود اختلاف واضح بين الاقتصاد غير الرسمي والرسمي من عدة جوانب كاختلاف الأهداف

المطلوب بلوغها، وهيكل السوق (الدخول والخروج من وإلى السوق)، التكنولوجيا المستعملة... إلخ.

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي

يتم التطرق في هذا المبحث للمطالب التالية:

المطلب الأول: حالة الاقتصاد الموازي في الجزائر:

تميز الاقتصاد الجزائري كغيره بظاهرة الاقتصاد الموازي لأنشطة اقتصادية خارجة عن إطار الرقابة؛ حيث بدأت نظرة الدولة اتجاه هذا الاقتصاد تتغير إذ أن السلطة أيقنت بأن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ما هي إلا الملاذ الطبيعي لأرباب العمل للتهرب من اقتصاد مثقل بالأعباء والعراقيل؛ ومنه تتم عملية مناقشة موضوع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وفق ما يلي:

الفرع الأول: مراحل الاقتصاد الموازي في الجزائر:

مر الاقتصاد الموازي في الجزائر بالمراحل التالية:

أ - المرحلة الاشتراكية (1962 – 1979):

اعتمدت الجزائر غداة الاستقلال على نموذج اشتراكية للتنمية قائم على احتكار الدولة لمعظم دواليب النشاط الاقتصادي؛ إذ يقوم هذا النموذج على التخطيط المركزي للاقتصاد من خلال المخططات التنموية؛ وتميزت هذه الفترة بظهور السوق السوداء للسلع والصرف وعدم التوازن بين العرض والطلب لانتشار الظواهر التالية:

1 - المضاربة: انتشرت المضاربة في مجال التوزيع لندرة المواد الواسعة الاستهلاك وللطواير الطويلة للحصول عليها؛ مما جعل المضاربين يقومون بإعادة بيعها في السوق الموازية بأسعار أعلى من أسعارها الحقيقية.

2 - تجار الشنطة: بسبب عجز الجهاز الإنتاجي عن تلبية حجم الطلب على الكثير من السلع ظهرت ممارسة التراباندو وتجار الشنطة لتغطية العجز المتواصل.

3- التهريب إلى الخارج: اتبعت الجزائر في تلك الفترة سياسة تدعيم الأسعار خاصة الاستهلاكية منها؛ مما جعلها عرضة لمحاولات تهريب للدول المجاورة أين يعاد بيعها بالعملة الصعبة.

ب - مرحلة اللامركزية (1980 – 1989):

عرفت هذه المرحلة بمرحلة التنمية اللامركزية؛ حيث شهدت إنجاز مخططين تنمويين هما: المخطط الخماسي الأول للفترة: (1980 – 1984) والمخطط الخماسي الثاني للفترة: (1985 – 1989).

بعد الأزمة البترولية 1986 التي أدت إلى اضطرابات مالية وسياسية واقتصادية أدت إلى تطبيق الحكومة الجزائرية لثلاث برامج استقرار مع صندوق النقد الدولي في الفترات: (1989 –

(1991)، (1992-1994)، (1995-1998) والتي أفضت إلى عدة نتائج من أهمها: (صوالي،
الأحد: 2015/08/23)

- تقلبات سعر صرف الدولار وتراجع إيرادات الصادرات بقيمة 4.7 مليار دولار ما بين: 1985
و1986؛

- انخفاض حجم الواردات بـ 9.840 مليار دولار مقابل صادرات بلغت: 10.445 مليار دولار سنة
1985؛

- بلغت الواردات 9.213 مليار دولار مقابل صادرات بـ 7.820 مليار دولار سنة 1986؛

- عجز في الميزان التجاري بمقدار: 1.393 مليار دولار؛

- سجلت المديونية زيادة؛ إذ انتقلت من 18.5 مليار دولار عام 1985 إلى 28.6 مليار دولار
عام 1989.

ج - مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق (1990 - 2000):

خلال هذه المرحلة تم ملاحظة ما يلي: (حمدي، 2004، (بتصرف)، صفحة 02)

- لجوء الدولة لصندوق النقد الدولي واعتماد ثلاث برامج استقرار السابق ذكرها وتصحيح
هيكلي أول سنة 1989 والثاني في 1991 والثالث في 1994.

- برنامج إعادة جدولة الديون التي تسببت في اعتماد إجراءات قاسية منها:

- تخفيض قيمة الدينار الذي فقد أكثر من 40% من قيمته؛ مما تسبب في تآكل القدرة
الشرائية؛

- برنامج تسريح العمال شملت أكثر من 600 ألف عامل وغلق أو خوصصة بعضها؛

- تراجع النسيج الصناعي الذي لم يعد يمثل سوء 5% من الناتج مقابل 15% في نهاية
السبعينيات.

- وعلى غرار ما تم في الفترة السابقة فإنه في الفترة الموالية تم الآتي:

- في سنتي (1986 و 1987) تم إلغاء التخطيط المركزي أو التخطيط بضوابط السوق؛

- تمت مراجعة احتكار الدولة على التجارة الخارجية؛

- تم التخلي عن تطبيق المخطط الخماسي للفترة: (1985 - 1989)؛

- زيادة عجز ميزان التجاري بحوالي: 7 مليار دولار؛

- زيادة اقتطاعات صندوق ضبط الإيرادات؛ والجدول رقم: (01) الموالي يوضح ما سبق ذكره.

* توجد أيضا أحداث أخرى تستحق الذكر ومنها: (محمودي، الاثنين: 2016/01/01)

- منح القروض من طرف البنوك لعملاء لا تتوفر فيهم المؤهلات الضرورية نظرا لهشاشة حالاته المالية؛

- وجود مخالفات لقوانين وأنظمة الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج؛

- ارتفاع في تداول النقد الورقي خارج بنك الجزائر بمبلغ 486.99 مليار دينار؛ مما أدى إلى تقليص السيولة المصرفية (كطلب الأسر والمؤسسات على الأوراق احتياجات معتبرة للسيولة)؛

- وجود 50 ألف مليار يتداولها أصحاب الشكارة خارج سيطرة البنوك.

د - مرحلة برنامج الإنعاش والدعم الاقتصادي (2001 إلى يومنا هذا):

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر أداة مراقبة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الحكومة الجزائرية قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي؛ حيث من شأنه أن يخفف الأزمة العميقة التي مر بها الاقتصاد الجزائري؛ حيث عرفت الفترة ما بعد 1998 بداية الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي واسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية؛ ورغم ذلك إلا أن النشاط الموازي شهد ارتفاع ملحوظ بالرغم من السياسات الموضوعة لمكافحة النشاطات الموازية، وتحفيز الأفراد على دخول دائرة العمل الرسمي.

وقد عرفت الجزائر بعد سنة 2001 عدة تحولات منها الآتي: (ياسمينه عمامرة وآخرون، 2021)
- وفرة احتياطي الصرف الأجنبي الناجم عن ارتفاع الإيرادات النفطية بعد ارتفاع أسعار البترول؛

- تبني برامج الإنعاش باعتبارها أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية؛

- توسيع الوفاء الضريبي لتوفير الموارد المالية؛ مما ساهم في توسيع أنشطة التهريب عبر الحدود؛

- تحرير المبادلات التجارية بغية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة؛ مما نجم عنه تدفقات سلعية أجنبية بجودة عالية إلى الأسواق الوطنية.

الفرع الثاني: عوامل استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

تشكل عاملا فعالا في تنامي الاقتصاد الموازي والتي نجدها تتمثل في الآتي: (بودلال، 2007)

1 - على المستوى السياسي: إن وجود الاقتصاد الموازي يهدد الدور المحوري للدولة في توجيه التنمية، وقد أدت إجراءات التقشف التي فرضها صندوق النقد الدولي إلى عدم استقرار وضع التشغيل ونجم عنه تسريح الآلاف من العمال في القطاع العمومي واعتماد اقتصاد السوق

الذي يفترض أن يساهم في إنعاش المنظومة الإنتاجية ويطمأن مع الدولة والقانون، ولم تحدث هذه الإجراءات القطعية مع ممارسات الربع والغش.

2 - على المستوى المؤسسي والإداري: تراجع الدولة أدى إلى الجمود والضغط البيروقراطية وانتشار الرشوة في الفئات الاجتماعية والتهريب بكل أنواعه والاختلاس والاستعمال التعسفي للأموال الاجتماعية وأوضاع الديوع والحصانة وعدم تطبيق القوانين والتنظيمات وتهور وتنقص سلوكات وممارسات المرافق العمومية.

3 - على المستوى الاقتصادي والاجتماعي: نزاع الاحتكار عن التجارة الخارجية دون التحكم في دواليها، والتطبيق الصارم لبرامج التعديل، وشل القطاع الإنتاجي والتباطؤ الشديدة للاستثمارات العمومية أدى إلى تقليص عدد العمال وانتشار البطالة وتدهور القدرة الشرائية والفوارق بين المناطق.

4 - عدم احترام القوانين: يؤدي عدم احترام القوانين من طرف أرباب الأعمال ومسؤولي الشركات الأجنبية (فرنسية، تركية، صينية، ومتعددة الجنسيات) إلى تدهور ظروف النشاط الاقتصادي وأجور العاملين الذين يعانون من عدم استقرار المدخيل والحماية الاجتماعية نتيجة الآتي: (موسى بونيرة، محمد بسة، الأحد: 2009/08/02)

- إصدار شيكات دون رصيد؛ وعدم الفوترة (أي عقد صفقة دون فاتورة)؛

- عدم التصريح بعمالها على مستوى مؤسسة الضمان الاجتماعي؛

- التزوير واستعمال المزور؛

- الخرق للقوانين والتنظيمات البنكية والشروط التي يملها بنك الجزائر فيما يتعلق بفتح وغلق الحسابات للأجانب غير المقيمين؛

- نهب الشركات الأجنبية لعمالها الجزائريين من خلال التأخر في دفع رواتبهم الشهرية من جهة وتشغيل شركة تركية بالجزائر لعمال أترك بطرق غير قانونية وبدون فوائد.

5 - الغش الجبائي: عرف تناميا خلال السنوات الأخيرة نتيجة ما يلي: (بورعدة، 2014/2013)؛

- الصعوبات التي يواجهها التجار الجدد من أجل الحصول على السجل التجاري؛

- عدم تكييف كل من إدارة الضرائب والجمارك وغرفة التجارة مع أنظمة التسيير الحديثة؛

- تنامي ظاهرة الفساد الإداري على مستوى مصالح الضرائب والجمارك.

6 - انتشار التجارة غير الرسمية: يعود لما يلي: (بودلال، 2007، الصفحات ص99-100 بتصرف)

- تحرير التجارة الخارجية؛ مما فتح الاقتصاد الوطني للمنتوجات الأجنبية؛
- تفاقم ظاهرة البطالة من جراء غلق القدرات الإنتاجية وعدم استغلالها استغلالاً كاملاً؛
- عجز الجهاز الوطني للإنتاج على سد حاجات المستهلكين؛
- ضعف مهمة الرقابة والمتابعة لمختلف المؤسسات بسبب نقص الوسائل التي سخرت لذلك؛
- ارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة على بعض المواد دفعت بتهريب واستيراد مواد مشابهة في الخفاء دون التصريح بها على مستوى الجمارك؛
- البيروقراطية وتعقيدات الحصول على السجل التجاري.

7 - الفساد: تعتبر الرشوة واستغلال النفوذ من أهم المظاهر التي يعرفها الاقتصاد في الجزائر؛ حيث تحتل الجزائر مراتب غير مشرفة وفق مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية؛ إذ يتراوح ترتيبها ما بين (88 - 108) وبدرجات بين (33 - 36) في سلم الفساد خلال الفترة (2012 - 2020)؛ مما يدل على انتشار ظاهرة الفساد نتيجة ضعف المؤسسات العامة، وعدم وجود شفافية في الإدارة المالية، ووجود نظام قضائي غير مستقل؛ مما يجعل بيئتها الاستثمارية غير محفزة للاستثمار والمستثمرين، الأمر الذي يترتب عنه زيادة استغلال مظاهر الاقتصاد الموازي، والجدول رقم: (02) الموالي يوضح ذلك.

8 - تبييض الأموال: عرف الاقتصاد الجزائري نمواً كبيراً لظاهرة تبييض الأموال ويعود ذلك بالأساس لحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي عرفت الجزائر مؤخراً.

9 - المضاربة: مواصلة لمجهودات الدولة الجزائرية لمكافحة المضاربة في المنتجات الغذائية، ومكافحة الجرائم المتعلقة بالمنافسة والأسعار، نفذت الفرقة الاقتصادية والمالية لمصلحة الشرطة بولاية بشار بالتنسيق مع مصالح مديرية التجارة عملية نوعية مكنت من حجز كميات معتبرة من اللحوم الموجهة للاستهلاك فاسدة وغير صالحة للاستهلاك قدر وزنها الإجمالي: 7600 كلغ وكمية 140 كلغ من مادة الجلبانة المعلبة، وهذه العمليات جاءت وفق برنامج عمل موسع لمكافحة أشكال المضاربة والغش والتدليس في السلع والمواد الغذائية، مع الحرص على المحافظة على صحة وسلامة المستهلك. (رمزي، الأربعاء: 2021/03/31)

المطلب الثاني: آثار الاقتصاد الموازي:

تعد ظاهرة الاقتصاد الموازي كأني ظاهرة لها آثار سلبية وإيجابية على الاقتصاد نوجز أهمها في الآتي:

الفرع الأول: الآثار السلبية:

يتم التطرق في هذا العنصر للآثار السلبية الناجمة عن الاقتصاد غير الرسمي والمتمثلة في كل من الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية التالية:

أ – الآثار السياسية:

تتمثل هذه الآثار في العناصر التالية:

- تركيز آثاره في استغلال المجرمين للأموال المتوفرة عندهم في تنفيذ مشاريعهم السياسية لقدراتهم المالية؛

- يصبحون مؤثرين في صياغة وإقرار القرارات السياسية؛

- تتدخل أحيانا مافيا الاقتصاد الموازي في دواليب نظام الحكم لتسهيل أعمالهم الخفية بطرق غير شرعية.

ب – الآثار الاجتماعية:

يؤدي الاقتصاد الخفي إلى آثار اجتماعية سيئة من أبرزها الآتي: (السقا، 2006 ، صفحة ص54بتصرف)

- زيادة الغني غنا وزيادة الفقير فقراً؛

- يتسبب الاقتصاد الموازي في سوء توزيع الموارد بين الناس؛

- يؤدي الاقتصاد غير الرسمي بشكل مباشر إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛

- أغلب العمال في الاقتصاد الخفي من الشباب الأميين يحصلون على أجور عالية مقارنة بالاقتصاد الرسمي؛

- إن الوضع المادي لبعض العاملين في الاقتصاد الموازي يتطور مع مرور الزمن؛ لأنهم

يستفيدون من كل خدمات الدولة ولا يسددون أي التزام تجاه خزنتها؛

- غياب الحماية الاجتماعية في ضل ممارسة الاقتصاد الموازي؛ مما ينتج عن ذلك من أخطار اجتماعية على العمال؛

- يساعد الاقتصاد الخفي على انتشار الجريمة وانحراف الشباب لممارسة الأنشطة غير المشروعة؛

- عدم المساواة بين عماله وعمال الاقتصاد الرسمي خاصة في توزيع العبء الضريبي؛

- استغلال الأطفال والنساء بالعمل داخل محيط تنعدم فيه أدنى حقوق وقوانين العمل.

ج - الآثار الاقتصادية:

من أهم الآثار الاقتصادية السلبية للاقتصاد الموازي الآتي: (زعلاني، ديسمبر 2021)

1 - فقدان حصيلة الضرائب: إن جانباً من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه ضرائب؛ حيث لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها للسلطات الضريبية.

2 - تشوّه المعلومات: عندما يكون حجم الاقتصاد الموازي كبير فإن درجة اعتمادية البيانات الرسمية ستخفض وتكون مؤشرات اقتصادية خاطئة والقرارات الاقتصادية خاطئة.

3 - السياسة النقدية: وجود الاقتصاد الخفي معناه زيادة الطلب على النقود، ومنه نقل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة وتصبح سياسة البنك المركزي ليس لها أي تأثير مباشر على الجزء من الأساس النقدي.

4 - معدلات البطالة: يتسبب الاقتصاد الموازي في الإعلان عن معدل مرتفع للبطالة عن المعدل الحقيقي لها؛ مما قد يضطر الحكومة لتطبيق سياسات توسعية بشكل مبالغ فيه.

5 - معدلات التضخم: تعني في حالة الاقتصاد الخفي وجود معدلات للتضخم مبالغ فيها؛ إذ ستميل أسعار السلع في الاقتصاد الموازي إلى التزايد بمعدلات أقل من تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي؛ وهذا ما يؤدي بنا إلى مواجهة حالتين هما: إما المغالاة في معدلات التضخم أو أن تظهر معدلات التضخم بأقل من الواقع.

6 - معدلات النمو الاقتصادي: عندما يتواجد الاقتصاد غير الرسمي فإن معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل، فإذا كان كل الاقتصاد من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي ينموان بصورة متوازنة، فإن التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح صفرًا، أما إذا تعدى معدل نمو الاقتصاد غير الرسمي معدل النمو الخاص بالاقتصاد الرسمي، فإن معدل النمو الاقتصادي العام في الاقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع والعكس صحيح؛ ولهذا يتسبب وجود الاقتصاد غير الرسمي في تشويه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات أقل من الواقع أو مغالي فيها عن معدل النمو الاقتصادي.

7 - الأثر على توزيع المواد: يؤثر وجود الاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد الرسمي بعدة طرق وينتج عنه آثار سلبية على الكفاءة الاقتصادية.

8 - الأثر على توزيع الدخل: إن زيادة الاقتصاد الموازي يؤثر على عدالة توزيع الدخل الوطني؛ حيث يترتب عن نمو هذا القطاع إحداث زيادة كبيرة في المداخيل غير المشروعة التي يحصل عليها العاملين في هذا القطاع، وهو ما يعني حصول بعض الفئات على مداخيل كبيرة لا تتناسب مع طبيعة وحجم الأعمال التي يقومون بها، ومنه فإن هذه الفئات تزداد ثراء نتيجة عدم مساهمتها في تحمل الأعباء العامة، هذا في الوقت الذي لا يحصل فيه أصحاب المداخيل المشروعة على زيادة مواكبة للزيادة في المداخيل المحققة في الاقتصاد الرسمي إلى جانب تحميلهم للأعباء الضريبية المرتفعة، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بالعدالة في توزيع المداخيل بين فئات المجتمع.

الفرع الثاني: الآثار الإيجابية:

تركز الدراسات التي اهتمت بالاقتصاد الموازي على الجوانب السلبية التي يخلفها على المستوى الكلي أو الجزئي، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا توجد آثار إيجابية له على المستوى الوطني ومنها:

- أن قدرة هذا الاقتصاد على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل: قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية؛
 - القدرة على تقديم السلع والخدمات بأقل الأسعار؛ مما يؤدي إلى مساعدة محدودي الدخل؛
 - يساعد على إيضاح التغيرات المطلوبة لكي يصبح الاقتصاد ككل في وضع تنافسي؛
 - يترك فائض اقتصادي يسمح لقطاع الأعمال بالاستمرار في ظل سوء التقنين الإداري والحكومي؛
 - يحدث مناصب شغل جديدة وبأجور مماثلة للأجور القانونية، بالنظر لاعتباره مصدر لاستمرار الحياة لشريحة اجتماعية واسعة؛
 - يساعد في التخفيف من أزمة البطالة بالمجتمع من خلال تأمين فرص عمل في هذا القطاع في الوقت الذي يعجز عنه القطاع الرسمي؛
 - يساهم القطاع غير الرسمي في تأمين مداخيل إضافية للعمال؛
 - وجود اقتصاد خفي منتج ومرن أصبح أساسيا ومهم لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي.
- المطلب الثالث: الحلول المقترحة للتخفيف من حدة ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر:

تسعى الدولة الجزائرية للتخفيف من حدة انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي بالنظر للمجهودات التي تقوم بها، وهذا ما أدى بالسلطات الفاعلة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات نذكر منها الآتي:

الفرع الأول: مجهودات الدولة في قطاع التشغيل والاستثمار:

من أجل الاهتمام بقضايا التشغيل للتقليل من حدة البطالة قامت الجزائر باتخاذ إجراءات هامة من أهمها إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني، بالإضافة إلى وكالات متخصصة تحت الوصاية المباشرة للوزارة ومنها: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، ووكالة التنمية الاجتماعية (ADS)؛ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)؛ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)؛ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)؛ كما اتبعت السلطات الجزائرية لمكافحة البطالة سياستين هما:

- 1 - سياسة تسيير البطالة: تتضمن التأمين ضد البطالة والتقاعد المسبق.
- 2 - سياسة تسيير الشغل: تتضمن برنامج الإدماج المهني للشباب، وبرنامج الشبكة الاجتماعية، وبرنامج المعالجة الاقتصادية للبطالة (تدعيم الشغل وترقية الاستثمار؛ القروض المصغرة؛ عقود ما قبل التشغيل... إلخ).

الفرع الثاني: مجهودات الدولة في مكافحة الفساد والتهرب الضريبي والجمركي:

سخرت السلطات الجزائرية إمكانيات ضخمة للتخفيف من حدة ظاهرة الاقتصاد الموازي نذكر أهمها في الآتي:

أ - طرق مكافحة الفساد:

توجد عدة طرق ساهمت في التقليل من استفحال ظاهرة الفساد ومنها:

- 1 - الأطر التشريعية الجديدة لمكافحة الفساد الاقتصادي: من أهم التشريعات المنجزة في هذا الإطار الآتي:

- القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحة رقم: 06 - 01 المؤرخ في: 20 فيفري 2006؛
- القانون المتعلق بمكافحة جريمة تبييض الأموال رقم: 05 - 01 المؤرخ في: 06 فيفري 2005؛
- وضع آليات رادعة لمكافحة الرشوة لموظفي إدارة الضرائب.

ب - طرق مكافحة التهرب الضريبي:

اعتمدت إدارة الضرائب على عدة طرق للتخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي ومنها: (قارة،

(2010)

- تخفيض معدلات الضريبة، وتبسيط الهيكل الضريبي؛
- ترشيد الإعفاءات الضريبية بصفة عامة؛
- تشديد العقوبات على التهرب الضريبي من خلال فرض عقوبة أو غرامة مرتفعة؛
- تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال تقليل المستندات المطلوبة للمراجعة الضريبية؛
- تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي حتى لا يفكرون في زيادة مداخيلهم من خلال العمل في أوقات فراغهم في قطاعات الاقتصاد غير الرسمي (أي سد الفجوة بين الدخل والإنفاق)؛

- إنشاء جمعيات تعاونية متخصصة يكمل دورها في تقديم المساعدة والاستشارة في حل المشاكل التي يواجهها الناشطون في الاقتصاد الموازي مثل: الباعة المتجولون، تجار الحقيبة... إلخ؛

- تأهيل وتدريب اليد العاملة الناشطة في الاقتصاد الموازي للعمل في حقل الاقتصاد الرسمي.

ج - طرق مكافحة التهرب الجمركي:

- اتخذت السلطات الجزائرية إلى جانب ما سبق مجهودات جبارة من خلال مصالح الجمارك في مجال الرقابة ومكافحة التهرب الجمركي أهمها: (قصاب، 2004)
- ترشيد الإعفاءات الجمركية للتقليل من حدة التهرب الجمركي؛
 - تحديث وظيفة إدارة الجمارك من الوظيفة التقليدية (التحصيل الجبائي ومراقبة الأشخاص والبضائع عبر الحدود) إلى مهمة حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر المحدقة به كالتهريب والتهريب وتبييض الأموال؛

- تحديث التنظيم الجركي بما يتوافق والاتفاقيات الدولية كاتفاقية اسطنبول وكيوتو؛

- تعزيز أجهزة مكافحة الغش الجمركي على المستوى المركزي والجهوي.

الفرع الثالث: برنامج الدولة لإزالة الأسواق الموازية:

قامت الدولة الجزائرية بمجهودات جبارة في مجال إزالة الأسواق الموازية عبر التراب الوطني من خلال الأعمال التي قامت بها بعض الوزارات في الميدان نذكر منها الآتي:

أ - برنامج وزارة التجارة:

أحصت وزارة التجارة الجزائرية خلال عدة سنوات عدد كبير من الأسواق الموازية والعديد من المتدخلين في هذه الأسواق؛ مما جعل الوزارة تتخذ عدة تدابير لمواجهة الظاهرة نذكر منها الآتي:

1 - برنامج إنشاء أسواق مغطاة: استفادت وزارة التجارة في إطار المخطط الخماسي (2010 - 2014) من غلاف مالي بـ 10 مليار دينار جزائري كمساهمة من الدولة لإنجاز 40 سوق للجملة و 250 سوق جوارى للخضر والفواكه على المستوى الوطني وهذا تجسيدا للتعليمية الوزارية المشتركة بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية، والتعليمية بإزالة الأسواق الموازية وإعادة إدماج المتدخلين فيها في أسواق رسمية، وقسم الغلاف المالي المخصص لهذه العملية كالآتي: (ق.إ، الأحد: 2031/05/22)

- الدفعة الأولى (2012): 4 مليار دينار جزائري لإنجاز 160 سوق مغطى في 17 ولاية.

- الدفعة الثانية (2013): 6 مليار دينار جزائري لإنجاز 160 سوق مغطى في 19 ولاية.

2 - برنامج إنشاء وإعادة تأهيل أسواق الخضر والفواكه: أوكلت مهمة انجاز وتسيير 18 سوقا للجملة خاص بالخضر والفواكه إلى المؤسسة العمومية (MAGROS)؛ أما بخصوص إعادة تأهيل أسواق الجملة والتجزئة للخضر والفواكه فقد خصصت لذلك الدولة غلاف مالي يقدر بـ 5.9 مليار دينار لإعادة تأهيل 273 سوق ومنها: 32 سوق للجملة و 241 سوق للتجزئة.

3 - إجراءات جديدة لتحفيز التجار: أعلنت وزارة التجارة عن جملة من المقترحات المقدمة بغرض تحفيز المتعاملين الاقتصاديين من بينها: (لؤي.ي، الأربعاء: 2021/03/31)

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمواد ذات الاستهلاك الواسع؛

- التخفيض من نسبة الرسوم الجمركية بالنسبة للمواد الأولية؛

وإن اتخاذ مثل هذه الإجراءات حسب الخبير الاقتصادي أبوبكر سلامي من شأنه أن يجعل المتعاملين الاقتصاديين يقبلون على الفوترة دون خوف، وهو ما من شأنه تجنب الندرة وتذبذب تموين السوق.

ب - برنامج وزارة التخطيط والجماعات المحلية:

أحصت وزارة التجارة الجزائرية خلال عدة سنوات عدد كبير من الأسواق الموازية والعديد من المتدخلين في هذه الأسواق؛ مما جعل الوزارة تتخذ عدة تدابير لمواجهة الظاهرة نذكر منها الآتي:

1 - برنامج انجاز 100 محل في كل بلدية: تم الإعلان عن هذا البرنامج هن قبل رئيس الجمهورية خلال اجتماع الولاية حول تشغيل الشباب في 22 و 23 أكتوبر 2003 لترقية العمل الحرفي وخلق نشاطات متعلقة بأجهزة ترقية الشغل (المرسوم التنفيذي رقم: 06 - 366

المؤرخ في 19 أكتوبر 2006) ومنها: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب؛ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

2 - برنامج إنجاز أسواق جوارية: خصصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية مبلغ مالي قدر بـ 12 مليار دينار جزائري على دفعتين (6 مليار دينار جزائري كدفعة أولى، و 8 مليار دينار جزائري كدفعة ثانية) وهذا لإنجاز 460 سوق جوارية قصد إعادة إدماج المتخلين غير الشرعيين في السوق الرسمية بعد إزالة الأسواق الموازية التي ينشطون فيها، وقد تم استلام إلى غاية شهر أكتوبر 2013 حوالي 170 سوق جوارية.

ج - مجهودات وزارة الفلاحة:

اتخذت مديرية وزارة الفلاحة لولاية الجزائر عدة إجراءات الهدف منها توفير المنتجات الفلاحية ومراقبة نوعيتها ووضع حد للمضاربة والاحتكار من خلال تقييدها من المواطن حتى يكون بإمكان الفلاحين من خلال الأسواق الجوارية بيع منتوجاتهم مباشرة للمستهلك دون اللجوء إلى الوسطاء أو المضاربين الذين يحتكرون السلع، ويرفعون سقف الأسعار بطريقة غير مشروعة؛ كما ستخفف العبء عن المواطن الذي يضطر إلى شراء مستلزماته من أسواق بعيدة، أو فوضوية لا تخضع للمراقبة. (ق.م، الأربعاء: 2021/03/13)

- نقد الفرضيات:

يتم التطرق في هذا العنصر لنقد الفرضيات السالف وضعها وفق الآتي:

- الفرضية الأولى: تنص هذه الفرضية على ما يلي:

"انتشار مختلف الظواهر السلبية في الاقتصاد الرسمي ساهمت في استفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي."

لا يخلو اقتصاد من ظاهرة الاقتصاد الخفي، وإنما يعود استفحال هذه الظاهرة في الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة نتيجة لعدة عوامل مغذية لها نذكر منها: انتشار الفساد الإداري والمالي، التزوير والرشوة، الغش الضريبي والجمركي، عدم العمل بالفوترة...إلخ؛ ونتيجة لهذه العوامل تقبل الفرضية الأولى.

- الفرضية الثانية: تنص هذه الفرضية على ما يلي:

"المجهودات التي تبذلها السلطات الجزائرية ساهمت كثيراً في التخفيف من حدة ظاهرة الاقتصاد الموازي."

قامت السلطات الجزائرية ببذل العديد من المجهودات من خلال البرامج المعدة من قبل عدة وزارات وفي عدة مجالات ومنها: القضاء على الأسواق الفوضوية، وإنشاء الأسواق الجوية، وإنجاز 100 محل في كل بلدية وتأهيل أسواق الخضار والفواكه... إلخ؛ هذه المجهودات من شأنها التخفيف من حدة ظاهرة الاقتصاد الخفي وتأثيره على الاقتصاد الوطني الرسمي؛ وعليه تقبل الفرضية الثانية.

- الخاتمة:

إن التخفيف من حدة آثار الاقتصاد الموازي مسألة ممكنة في جميع الدول المتقدمة والنامية بغية تعايشه مع الاقتصاد الرسمي، ومن ثم على صناع القرار محاولة البحث عن علاج يتناسب وطبيعة الأسباب التي تقف وراءها كالتخفيض من حدة آثاره السلبية إلى أدنى مستوياتها؛ كما أن الاقتصاد الموازي يعد مظهر من مظاهر تخلف المجتمعات؛ لأن من أهم سلبياته التي لا بد من التركيز عليها من هدر الموارد المادية والبشرية وسوء استغلاله؛ مما يؤدي إلى تفاقم معدلات البطالة ولجوء الأفراد إلى ممارسة أنشطة اقتصادية خفية غير نظيفة بسبب غياب الأنشطة الاقتصادية العادلة والسليمة التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة وحاجيات المجتمع الأساسية لا المصالح الخاصة والربح السريع الناتج عن عمليات تجارية واقتصادية غير مشروعة ولا تتناسب وحاجيات الأفراد والمؤسسات والدول.

- النتائج والتوصيات:

نتطرق فيما يأتي باختصار لكل من النتائج والتوصيات.

- النتائج:

من أهم النتائج التي توصلنا إليها ما يلي:

- الأنظمة الضريبية غير العادلة تدفع الأفراد والمؤسسات للبحث عن الطرق التي تمكنهم من عدم دفعها؛

- الفجوة الكبيرة بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومدخلاتها (أي عرض العمل والطلب عليه)؛

- الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاحات الهيكلية والخصوصية؛

- استفحال البيروقراطية وانتشار الفساد والتقاعص في تطبيق القوانين بطريقة سليمة؛

- عدم قدرة الدولة على توفير مناصب الشغل لطالبيه من فئة الشباب.

- التوصيات:

بناءا على النتائج السالفة الذكر نتقدم بالتوصيات التالية:

- إعادة إصلاح النظام الضريبي؛
- مراجعة أساس حساب الضريبة ومعدل الضريبة والتصاعد الضريبي؛
- مراجعة مدى حدة عقوبات التهرب الضريبي؛
- تشجيع البحث العلمي والتكوين المهني اللذان يعتبران الدعامة الأساسية لنمو الاقتصاد ككل؛

- محاربة الفساد بكل أنواعه من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية المتبعة؛
- تحفيز المستثمرين على الاستثمار وتسهيل الحصول على العقار بطريقة رسمية.
- ملاحق الجدول:

- الجدول رقم (01): أهم المؤشرات الاقتصادية ما بين (1986 – 1987) و(2014 – 2015)

السنة	نسبة نمو الناتج المحلي الخام بالمئة	نسبة التضخم بالمئة	قيمة الناتج المحلي الخام "مليار دولار"	قيمة المديونية الخارجية "مليار دولار"	احتياطي الصرف
1986	0.4	12.4	63.696	17	1.1
1987	0.7 -	7.4	66.742	24	-
2014	4.1	4.5	214.063	3.7	178.93
2015	3.3	3.5	219.519	3.5	150.20

- المصدر: حفيظ صوالي، شبح أزمة 86 يلوح في سماء الجزائر، جريدة الخبر اليومي، العدد: 7890، الأحد: 2015/08/23، الجزائر، ص02.

- الجدول رقم (02): ترتيب الجزائر وفق مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية للفترة (2012 – 2020)

البيانات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب	105	100	100	88	108	112	105	106	104
الدرجة	34	36	36	36	34	33	35	35	36

- المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات المنظمة الدولية للشفافية للفترة (2012 – 2020) نقلا عن:

WWW.Transparency.org.

- قائمة المراجع والإحالات:

- المراجع اللغة بالعربية:

1. أحمد حمدي. (2004)، (بتصرف)). واقع القطاع غير المنظم وأنشطة منظمة العمل العربية بشأن القطاع (محاضرة). منظمة العمل العربية 20 – 22 سبتمبر، (الصفحات ص 08-09).

2. أحمد سليمان حيان. (العدد: 7, 2006). الاقتصاد الخفي. مجلة الاقتصاد والنقل ، صفحة ص: 64.
3. القسم الاقتصادي. (14/03/2012 بتصرف). معالجة مشكل الاقتصاد الموازي تستدعي تسهيل النشاط الاقتصادي والتجاري. جريدة الأحداث اليومية ، العدد: 1430.
4. إيهاب شوقي. (25 مارس، 2010). الاقتصاد/الموازي، شبكة الأخبار العربية. تم الاسترداد من www.Anne.Tv.
5. حبيب رمزي. (الأربعاء: 2021/03/31). حجز كميات معتبرة من اللحوم في إطار مكافحة المضاربة. جريدة الطاسيلي اليومية، العدد: 208 ، ص 04.
6. حبيبة محمودي. (الاثنين: 2016/01/01). بنوك منحت قروضا بصفة عشوائية يستحيل استرجاعها. جريدة النهار اليومي، العدد: 2526 ، ص 03 (بتصرف).
7. حفيظ صواليلي. (الأحد: 2015/08/23). شبح أزمة 86 يلوح في سماء الجزائر. جريدة الخبر اليومية، العدد: 7890 ، ص 02 (بتصرف).
8. حورية بورعدة. (2014/2013). الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: دراسة سوق الصرف الموازي ، الجزائر، 2014/2013. دراسة سوق الصرف الموازي، مذكرة ما ستر، (صفحة ص 92). الجزائر: تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران..
9. سعدية قصاب. (2004). اختلالات سوق العمل وفعالية سياسة التشغيل في الجزائر. الجزائر: ص 197 (بتصرف).
10. شهاب حمد شيحان. (ص 03, 2013). اقتصاد الظل بين السببية والتحييد (العراق دالة دراسية). ص 03. العراق، مجلة جامعة الأنبار الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد: 05، العدد: 10، جامعة الأنبار، المجلد: 05، العدد: 10..
11. عبد الكريم بريثي. (20- 21 نوفمبر، 2007). الاقتصاد غير الرسمي بين الطرح النظري والواقع العلمي. الملتقى وطني الأول حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، الملتقى وطني الأول حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر - الآثار وسبل الترويض، جامعة سعيدة. .
12. علي بودلال. (جوان، 2007). لاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واقع وآفاق. مجلة دراسات، العدد: 07 ، الصفحات ص 97 – 98 (بتصرف).
13. ق.إ. (الأحد: 2031/05/22). الأسواق الموازية إشكالية معقدة. جريدة الأحرار اليومي، العدد: 4038 الجزائر ، ص 07.
14. ق.م. (الأربعاء: 2021/03/13). أسواق جوارية ورقابة صارمة على المنتجات الطازجة. جريدة الجديد اليومي ، ص 11.
15. لؤي ي. (الأربعاء: 2021/03/31). مطالب بإلغاء الضرائب والرسوم على المواد المدعمة لتشجيع الفوترة. جريدة التحرير اليومي، العدد: 2223 ، ص 04.

16. محمد إبراهيم طه السقا. (2006). *الاقتصاد الخفي في مصر*. مصر : الدار القومية للطبع والنشر.
17. محمد زعلاني. (ديسمبر 2021). شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد: 10، (صفحة ص 210 (بتصرف))*. الجزائر .
18. ملاك قارة. (2010). إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس، السنغال. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم/الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة ، (الصفحات ص 198 – 202 (بتصرف)). الجزائر .
19. موسى بونيرة، محمد بسة. (الأحد: 2009/08/02). حتى السوق السوداء في التوظيف تنتقل إلى الشركات الاستثمارية الأجنبية. *جريدة النهار اليومي، العدد: 1250، ص 06 (بتصرف)*.
20. ياسمينه عمامرة وآخرون. (العدد: 01 المجلد: 05، 2021). إشكالية دمج الاقتصاد الخفي ضمن الاقتصاد الرسمي في الجزائر. *مجلة العلوم الإدارية والمالية، صفحة ص 177 (بتصرف)*.

- المراجع اللغة الأجنبية:

1. ADAIR, P. (17 et 18 Avril 2003.). « *L'économie informelle au Maroc* ». Maroc ,: université Hassan 2, Casablanca ,.
2. LAUTIER, B. (2004). « *L'économie informelle dans le tiers monde* ». France ,: Edition, la Découverte, Paris,.